العرب
الأربعاء 2021/08/18
السنة 44 العدد 12152

المغرب بحاجة إلى كفاءاته المهاجرة أكثر من أي وقت مضى

كورونا يفرض على الرباط استقطاب الطاقات الشابة للمساهمة في مشاريع التنمية والبحث العلمي

فرضت جائحة كورونا على المغرب تقييم سياساته في ما يخص هجرة الأدمغة التي باتت ظاهرة مقلقة خصوصا مع تزايدها وارتفاع نسقها في السنوات الأخيرة. وتجد الرباط نفسها اليوم في أعقاب الأزمة الصحية أمام تحدّي استعادة كفاءاتها المهاجرة للاستفادة من خبراتها في مشاريع التنمية والبحث العلمي.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أظهرت جائحة كورونا حاجة المغرب إلى كفاءاته المهاجرة خاصة في مجال البحث العلمي، حيث بات في حاجة إليها أكثر من أي وقت مضى للاستفادة من خبراتها في خضم الأزمة الصحية أعقاب ظهور الوباء.

وشكلت الأزمة الصحية فرصة لإعادة النظر في التعامل مع نزيف الأدمغة الذي يفرغ المغرب من طاقاته الشابة، حيث أثبت الكثير من الطلبة والباحثين قدراتهم وكفاءتهم حين قدموا اختراعات علمية لمواجهة تداعيات الفايروس.

لحسن حداد

ظاهرة هجرة الكفاءات باتت مقلقة للغاية بالنسبة إلى المغرب

وبدل الاستعانة بخبرات دولية، يفكر المغرب في كيفية استعادة الكفاءات المهاجرة، ويشكل إقناعها للعودة إلى الوطن والتخلي عن فرص عمل مهمة في الخارج وما تتلقاه من إغراءات مالية تحديا حقيقيا.

وأقر حسن بلعربي أستاذ الهندسة الكيميائية بجامعة ألميريا (جنوب شرق إسبانيا) بأن "هذه الجائحة فرصة لإعادة التفكير في مسألة الاستثمار في الكفاءات المغربية بصفة عامة والأدمغة المغربية في المهجر بالخصوص، والتي تفوقت في أبحاثها وأعمالها وأثارت إعجاب العالم".

وتابع في تصريح لـ"العرب" أنه "يجب الاستفادة من هذه الكفاءات في تنمية المملكة، وقد عبر العديد منهم عن ذلك في الكثير من المناسبات".

صعوبات الإدماج

يجمع الخبراء والمتابعون على أن الكفاءات المغربية رأسمال بشري وجب استثماره وفتح الآفاق أمامه للمساهمة في المشاريع التنموية والاقتصادية والعلمية المفتوحة، وذلك للمحافظة على تلك النخبة المهمة وتوفير كل الشروط المادية واللوجيستية وتيسير كل الظروف الملائمة لبقائها داخل الوطن والاستفادة منها بهدف تسريع وتيرة النمو والتطور داخل المملكة.

وكشف وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي سعيد أمزازي، أن أزيد من 600 مهندس يغادرون المغرب سنوياً في إطار هجرة الأدمغة، مشيرا إلى أن هذه الهجرة ظاهرة دولية ولا تقتصر فقط على المغرب، وذلك نتيجة حركية الكفاءات عبر القارات للبحث عن ظروف عمل ملائمة أكثر على الصعيد مادي.

وتأتي مغادرة الخبرات المغربية في سياق التحولات التكنولوجية ومستويات المختبرات الدولية في هذا المجال التي تختار خيرة الطاقات العلمية الشابة، في المقابل لا يقدم المغرب تحفيزات لاستقطاب كفاءاته المنتشرة في العالم.

وبرأي خبراء فإن هناك عوائق كثيرة يجب تحديثها وتطويرها لتسريع وتيسير انخراط الكفاءات المهاجرة في إثراء القطاعات العالمية والفكرية في المملكة.

وأوضح هشام معتضد الباحث المغربي في العلاقات الدولية والعلوم السياسية في حديثه لـ"العرب" أن "هذه العوائق مرتبطة خاصة بالإدارة وثقافة التدبير المهني المرتبطة باستقطاب الكفاءات".

وفيما أقر بوجود إرادة سياسية قوية لإدماجهم ورؤية واضحة للدفع بالأدمغة المهاجرة لوضع خبراتها في خدمة الوطن والمواطن، إلا أن هذا الانفتاح مؤقت ومحتشم للمسؤولين والساهرين على تنفيذ هذه السياسيات، وهو ما يفقد الكفاءات المغربية الثقة في رغبة وطنية جادة تسهل إدماجها في الحركية والديناميكية التي تعرفها مختلف القطاعات المحلية.

وعبر معتضد عن اعتقاده بأن غياب إطار قانوني لإدماج الكفاءات المغربية المتواجدة خارج المغرب وضعف التنسيق بين ما هو إداري وقانوني وسياسي في هذا الملف يضعفان دور كل المؤسسات المنخرطة في تدبير وتنفيذ رؤية الحكومة وسياستها تجاه هذه الفئة من المغاربة.

وكشفت دراسة حديثه نشرها موقع "روكريت" الرائد في مجال التوظيف، أن 91 في المئة من الحاصلين على شهادات عليا في المغرب يرغبون في الهجرة للعمل إلى الخارج، ويفضل 37 في المئة منهم كندا، و25 في المئة يفضلون فرنسا، و12 في المئة يرغبون في الهجرة إلى ألمانيا، رغم أن غالبيتهم الساحقة يشتغلون في المغرب ومنهم من يتلقون رواتب محترمة.

وحسب إحصائيات الفدرالية فإن الكفاءات عالية المهارة، والتي غالباً ما تدرس قرابة 12 سنة بعد البكالوريا، تختار مغادرة الوطن بحثاً عن فرص عمل محفزة وظروف عيش جيدة.

وبرأي لحسن حداد السياسي والأكاديمي المغربي فإن ظاهرة هجرة الكفاءات باتت مقلقة ومحرجة للغاية بالنسبة إلى المغرب، لافتا إلى أن هجرة 600 مهندس سنويا تعادل تقريبا عدد الخريجين في أربع مدارس للهندسة بالدار البيضاء.

الاستثمار في الكفاءات

في محاولة لوقف استنزاف الأدمغة المغربية دعا باحثون في مختلف المجالات إلى إحداث شبكة للكفاءات المغربية في كل أرجاء العالم، ووضع استراتيجيات مشتركة للدفاع عن مصالح المغرب في بلدان الاستقبال.

وأشار هؤلاء إلى أن الكفاءات المغربية ليست بالضرورة مدعوة للعودة إلى المغرب، وإنما للمساهمة في نقل المهارات والخبرات إلى الوطن الأم وتكوين الأجيال القادمة، مؤكدين على أهمية تعاون أكاديمي بين الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج ونظرائها في المغرب على أساس برنامج يحدد الاحتياجات والمتطلبات في كل مجال من مجالات التخصص.

وأبرز معتضد أن الظرفية العالمية الحالية خاصة تحت تأثير الجائحة، تفرض أكثر من أي وقت مضى إعادة النظر وكسب رهان استقطاب الكفاءات الفكرية والعلمية والمهنية في الخارج من أجل الاستفادة من تجاربها المختلفة والمركبة التي راكمتها في عدة ميادين باختلاف الاختصاصات.

ودعا الأمين العام لمجلس الجالية عبدالله بوصوف إلى إحداث وكالة خاصة بمغاربة العالم، يكون من بين مهامها استرجاع الكفاءات والأدمغة المغربية المهاجرة، وكذلك تحفيز مغاربة العالم على الاستثمار في وطنهم الأم، مشددا على ضرورة التنسيق بين مختلف الفاعلين من أجل دراسة الحاجات والكفاءات التي يحتاجها المغرب من أبنائه المتواجدين بالمهجر.

وانتقلت هجرة الأدمغة إلى فئة الأطباء، حيث أظهرت دراسة أجريت على 3000 مغربي أن نسبة 56 في المئة منهم أكدوا أن شروط عملهم غير موفقة ورواتبهم هزيلة جداً، وهو معطى يدعو إلى القلق، خصوصا أن المغرب يقوم بتكوين هؤلاء بينما تستفيد دول أخرى من خدماتهم.

ويسعى المغرب لاستقطاب الكفاءات الأجنبية في مجال الطب، بعد إقرار تعديلات قانونية من شأنها تخفيف شروط ممارسة المهنة بالنسبة إلى الأجانب والحاصلين على دبلومات الطب في دول أخرى، وقد صادق مجلس النواب، الغرفة الأولى للبرلمان المغربي، على مشروع قانون يسهل مُمارسة مهنة الطب على الأجانب والمغاربة المزاولين للمهنة بالخارج.

وأكدت دراسة موقع "روكريت" أن 74 في المئة من الكفاءات المهاجرة ترغب في العودة إلى المغرب في يوم من الأيام، بينما قال 44 في المئة من غير المهاجرين إنهم يفضلون البقاء في بلدان الهجرة مدى الحياة.

وبرأي معتضد فإن مفتاح نجاح استقطاب هذه الفئة ذات التكوين الفكري والعلمي والمهني المتميز يمر عبر تأهيل قنوات تواصل قادرة على خلق ثقة بين الكفاءات المهاجرة والوطن الأم.

وتعمل الحكومة المغربية على تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج بكل تخصصاتها لمشاركتها بشكل فعال في النموذج التنموي الجديد، والمساهمة في تقوية جاذبية المغرب في مجال الاستثمار.

والاستثمار في الكفاءات المتواجدة خارج الوطن الأم ليس بالجديد، بل هناك دول كثيرة خاضت التجربة بنجاح كل واحدة حسب إمكانياتها، كالصين التي استفادت من علمائها وخبرائها الذين كانوا يشتغلون في الولايات المتحدة، إضافة إلى الهند وتايوان وجنوب أفريقيا التي راكمت تجارب مهمة في استقطاب كفاءاتها في المهجر.

وفي ما يخص خطة المغرب يوضح بلعربي أن هناك ثلاثة خيارات وبدائل للاستثمار في هذه الموارد البشرية المؤهلة وأبرزها العودة النهائية لهذه الفئات إلى بلدهم الأم وإدماجهم التام.

> **74**
> في المئة من الكفاءات المهاجرة ترغب في العودة إلى المغرب في يوم من الأيام

مع ذلك لا يمكن تطبيق هذا الخيار على نطاق واسع لأسباب بديهية مرتبطة بعجز سوق الشغل على استيعاب أعداد كبيرة منهم، وعدم وجود شروط معيشية مقارنة بالدول التي يعيش فيها هؤلاء.

وبين بلعربي أن البديل الثاني يتركز على الحركية، أي عبر تنقل هؤلاء إلى المغرب لفترات محدودة للعمل في مشروع ما دون أن يؤثر ذلك على حياتهم العملية أو العائلية في بلد الإقامة، ويجب الإشارة إلى أن هناك مساعدات من المؤسسة الدولية للهجرة وخاصة في مجال التكوين في هذا الجانب.

الكفاءات المغربية متفوقة في جميع المجالات

العد العكسي بدأ أمام الرئيس التونسي للانتقال إلى مرحلة الفعل والنتائج

قيس سعيد يواجه اختبار وقف نزيف الاقتصاد العليل وإرضاء الشارع

طارق عمارة وأنجوس ماكدوال

تونس - في سوق سيدي البحري بالعاصمة تونس لا يخفي متسوقون ارتياحهم لجهود الرئيس في مكافحة الفساد والدفاع عن القدرة الشرائية منذ أن استحوذ على السلطة التنفيذية الشهر الماضي، في خطوة لقيت دعما شعبيا ومعارضة من رئاسة البرلمان والأحزاب الرئيسية.

وانتقد الرئيس قيس سعيد السياسة الاقتصادية للبلاد طيلة عقد من الزمن، وحث التجار على خفض أسعار الغذاء والدواء واتهم رجال أعمال -لم يكشف عن هوياتهم- بسرقة مليارات الدولارات بينما تحقق الشرطة في قضية فساد تتعلق بصناعة الفوسفات الحيوية.

وقالت عزة بالواعر (تبلغ من العمر 36 عاما وتعمل في مجال بيع المعدات الطبية) بينما كانت تشتري حاجاتها من سوق سيدي البحري "صار المواطن يشعر بالاطمئنان وانخفضت أسعار كل شيء... نشعر بأن الرئيس يشتغل ويستهدف التجار المحتكرين".

الشارع يريد أفعالا لا أقوالا

ورغم ذلك، بعد ثلاثة أسابيع من عزل قيس سعيد لرئيس الوزراء هشام المشيشي وتجميد البرلمان ضمن إجراءات استثنائية، لم يعين الرئيس حكومة جديدة أو يوضح السياسة الاقتصادية العامة أو يحدد كيفية تمويل العجز العام وسداد الديون.

ويتساءل اقتصاديون وسياسيون أيضا عن خطط الرئيس لإعداد ميزانية العام المقبل ورؤيته لكيفية وقف نزيف الاقتصاد العليل.

وأدت تحركاته الشهر الماضي إلى توقف المحادثات التي تأخرت كثيرا مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج قرض كان من المتوقع أن يفسح المجال للمزيد من المساعدات الاقتصادية ويجنب تونس أزمة مالية.

وسددت تونس أكثر من مليار دولار من الديون هذا الصيف من احتياطيات العملات الأجنبية، لكن يتعين عليها أن تدبر حوالي خمسة مليارات دولار أخرى لتمويل عجز ميزانيتها المتوقع وسداد المزيد من الديون المستحقة وكذلك أجور الموظفين في القطاع العام.

وانكمش الاقتصاد بنسبة 8.2 في المئة العام الماضي بينما دفع عجز يبلغ 11.5 في المئة الدين العام ليشكل 87 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لصندوق النقد الدولي.

ولا يرى اتحاد الشغل التونسي ذو النفوذ، وهو النقابة الرئيسية في البلاد، بين مطرقة المقرضين الدوليين الذين يطالبون بإصلاحات لا تحظى بالقبول العام وسندان اتحاد الشغل الذي يطالب بتحسين وضع الموظفين.

وكان الرئيس سعيد مسؤولا عن الشؤون الخارجية والدفاع فقط. وقبل انتخابه قدم مؤشرات نادرة على رؤيته الاقتصادية رغم أن بعض مؤيديه الرئيسيين جاءوا من اليسار السياسي. وكان قيس سعيد يردد أنه سيطبق ما يريده الشعب من المناطق المهمشة والفقيرة.

محمد علي البوغديري

على سعيد الاستفادة من الدعم الشعبي لاقتراح إصلاحات اقتصادية

وقد يكون أحد الخيارات المتاحة أمام قيس سعيد طلب المساعدة من دول الخليج، وذكر الرئيس سعيد أنه أجرى اتصالات مع "دول صديقة" عرضت مساعدة تونس على تخطي الوضع الاقتصادي الصعب. واستقبل مبعوثين من السعودية والإمارات.

وأشار الخبير الاقتصادي عزالدين سعيدان إلى أن المساعدات الخليجية قد تمنح قيس سعيد مساحة للمناورة المالية. وحسب رأيه ستمكّن المساعدات من الشروع في الإصلاحات السياسية والمقرضون الأجانب خيارات متعددة أمام تونس سوى استئناف التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

وقال محمد علي البوغديري الأمين العام المساعد في اتحاد الشغل لرويترز "ندعم المفاوضات مع صندوق النقد... للأسف ليست لدينا خيارات كثيرة".

وقال دبلوماسي غربي "الساعة تدق في مواجهة التحدي الاقتصادي"، مضيفا أن "الإصلاحات اللازمة لتأمين قرض من صندوق النقد الدولي ستكون مهمة للحصول على المزيد من المساعدة للاقتصاد المنهار".

وتلك الإصلاحات، بما في ذلك إعادة توجيه الدعم وتقليص أحد أثقل أعباء رواتب القطاع العام في العالم كنسبة من الناتج المحلي، لا يبدو أنها تحظى بشعبية وستأتي في وقت يكون فيه المزاج العام شديد التقلب.

وساعد الغضب المتنامي من تفشي الفساد وسوء الإدارة والركود الاقتصادي، الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد – 19، على خلق دعم شعبي واسع النطاق لتدخّل قيس سعيد المفاجئ في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

وأخفقت الحكومات المتعاقبة في حل مشكلات البلاد الاقتصادية والاجتماعية وساءت الخدمات العامة بشكل غير مسبوق، خاصة في قطاعات النقل والصحة والتعليم. وأضحت الحكومات فورا، يليها إصلاح اقتصادي من جانب حكومة مستقرة بعد الانتخابات.

وعززت الإجراءات الاستثنائية في الخامس والعشرين من يوليو شعبية الرئيس سعيد، وفي تقدير الخبراء سيدعم الشارع الخطط المرتقبة بعد حالة استياء واسعة من إخفاق الأحزاب والحكومات المتعاقبة منذ ثورة يناير 2011 في إيجاد حلول لأزمات البلاد.

واعتبر البوغديري أن قيس سعيد لديه فرصة حقيقية للاستفادة من "الدعم الشعبي الواسع" واقتراح إصلاحات يحتاجها الاقتصاد، مضيفا أن الاتحاد العام التونسي للشغل أيد بعض الإصلاحات التي من شأنها أن تطال الشركات المملوكة للدولة ومراجعة الدعم.

وأبرز أن الإصلاحات العاجلة هي مجابهة الفساد الذي استشرى ومواجهة الاقتصاد الموازي وملاحقة المتهربين ضريبيا، وذلك لإنعاش الاقتصاد.

ويصف خصوم الرئيس سعيد ما يقوم به بأنه إجراءات غير فعّالة تستهدف استمالة البسطاء وتقديم نفسه في صورة المنقذ.

وأيًّا كان ما يفعله فسيكون قيس سعيد الآن مسؤولا عن حل المشاكل الاقتصادية المزمنة في تونس، ومن بينها عجز المالية العمومية مما قد يقوض التحول السياسي الذي يبدو أنه مهتم به أكثر من غيره.